

(*)

الأسس المعيارية للفعل الاجتماعي

عني روشيه

ترجمة: د. مصطفى درنشي

قواعد وجهة الفعل

لننتقل من تعريف الفعل الاجتماعي الذي أعطاه «دوركاي». أننا نذكر أن الخاصية الاجتماعية للفعل الإنساني بنظر «دوركاي» تنأى من أن هذا الفعل الإنساني يخضع لقواعد أو طرق جمعة في السلوك وفي التفكير وفي الشعور، هذه الطرق خارجة عن الأشخاص، ولها على تصرفاتهم وسلوكهم سلطة من القسر. والسؤال الذي سنجيب عنه الآن هو التالي: بأي شكل يمكن للطرق أو القواعد الجمعية في السلوك وفي التفكير والشعور أن تمارس قسراً على التصرفات؟

فلنستخدم مرة أخرى أيضاً بعض الأمثلة الحسية. عندما يتصافح شخصان عند التقائهما، فإنهما يتقيدان - كلاهما - بطريقة معينة في السلوك سائدة في الحضارة الغربية وبعض قواعد اللياقات أو آداب المجاملة. وفي الحضارات الأخرى يجمع كل واحد منها يديه إلى صدره ويخني رأسه

باحترام شديد، كما هو الحال في الهند أو في باكستان، أو يتبادل الشخصان احتكاك أنفيهما كما يجري في ماليزيا. وإذا كان الغربي يتجنب أن يحدث أصواتاً بفمه عند الأكل، وإذا كان الياباني يكثر من ذلك حتى يظهر مقدار لذته ومتعته، فإنها الواحد كالأخر، يتقيدان أيضاً بقواعد اللياقات السارية في بلديهما. إن المواطن الذي يدفع ضريته والسائق الذي يخترم قوانين السرعة والكاثوليكي الذي يذهب إلى القداس يوم الأحد والزوج الذي يخلص لزوجته والشخص الذي يعطس في منديله، يتقيدون جميعهم وكل واحد منهم بالقواعد المدنية والدينية والأخلاقية أو الصحية التي استمدوها من أوساطهم والتي تعلموا على احترامها.

وهكذا فإن سلوكنا يسترشد في كل لحظة تقريبا، دون أن نعي ذلك دائماً، بقواعد تكون لنا غاذج أو دليلاً ومرشداً. إن طريقتنا في قص الشعر وهندامنا واللغة التي نستعملها وأذواقنا في الطبخ أو أذواقنا الفنية وأسلوبنا في التعبير عن السعادة أو الألم أو الغضب أو حتى أحياناً

(*) هذا النص مقتطف من كتاب:

Guy Rocher, Introduction à la Sociologie Générale, I. L'Action Sociale, Paris, Ed. HMH, 1978, p.p. 40-70.

أفكارنا الحميمة، كل ذلك كان قد عرض علينا وهي لنا وتعلمناه من الأوساط حيث ترعرعنا والتي نشأنا فيها. إن القليل القليل من كل ذلك ليس ثمرة ابداعنا الفردي ولا هو يخلصنا بصفة خصوصية، حتى وإن جعلناه خاصيتنا في الاستعمال. إنما ذلك هو «قواعد في السلوك» اتبعناها حتى نعطي لفعلنا التوجهات والوجهات التي تتناسب مع الحضارة والأوساط والجماعات حيث نحن مدعوون للعيش معهم.

الوجهة المعيارية للفعل الاجتماعي

إن « طرق السلوك والتفكير والشعور » تمارس حينئذ قسراً بسبب كونها تظهر لنا بشكل قواعد وقوانين ونماذج يجب علينا أن نسترشد بها حتى نقود ونوجه فعلنا، إذا أردنا أن يكون هذا الفعل مقبولا من المجتمع الذي نعش فيه. إن القسر الاجتماعي الذي تحدث عنه « دوركايم »، مع كل ما كان يديه هو نفسه من الأسف لاستعماله لهذا التعبير، إن هذا القسر الاجتماعي يتطابق إذن مع ما يسميه علم الاجتماع المعاصر بـ « الوجهة المعيارية للفعل »، يعني ذلك الفعل الموجه حسب القوانين أو القواعد الجمعية. ويمكن لأغراض عملية أن نعتبر هذين التعبيرين: القسر الاجتماعي والوجهة المعيارية للفعل، عبارة عن أنها مترادفين. غير أن التعبير الذي استعمله « دوركايم » يبيد جانباً من سوء أو الضرر لكونه يحمله في طياته مفهوماً سلبياً، على الأقل في اللغة السائدة، وكذلك يظهر على أنه يشخص المجتمع ويحدده. فكان لا بد من أجل ذلك على أية حال، من أن تتوجه الانتقادات إلى « دوركايم ». على العكس، فإن تعبير « الوجهة المعيارية للفعل » الذي هو أكثر حياداً وتجرداً، إنما هو بالتالي أكثر تطابقاً وتوافقاً مع المنهج السوسيولوجي المعاصر الذي قد يأخذ أكثر في الاعتبار وجهة نظر العناصر الاجتماعية الفاعلة، كما لم يفعله « دوركايم ».

وإذا عدنا الآن إلى أمثلة التفاعل الاجتماعي في الفصل السابق فليس من الصعوبة أن نجد فيها القسر الذي تمارسه قواعد السلوك، بمعنى قواعد وجهة فعل العناصر المعنية. فإذا استطاع عمرو أن يدرك توقعات زيد وإذا استطاع أن يستجيب لها بشكل يرضي زيدا، هذا يعني بأن عمرواً وزيداً يرجعان كلاهما إلى القواعد المعروفة والمقبولة من قبل الواحد والآخر. وإذا استطاع عمرو أن يعطي معنى إلى سلوك زيد وأن يتصرف بشكل يفسر زيد بدوره المعنى لفعل عمرو، هذا يعني أن عمرواً وزيداً يستلهمان نفس القواعد ونفس الرموز الاصطلاحية ويسترشدان بها حتى يقرأ دلالة التصرفات ومعانيها. وإذا كان الاتصال ممكناً بينها فإن هذا يعني أن الكلمات والحركات والاشارات المستعملة لها نفس المعنى بالنسبة إلى عمرو وإلى زيد. إن العلاقة بين الأشخاص التي أقمنا منها الوحدة الاجتماعية الأساسية وكذلك التفاعل الذي ينتج عن ذلك، لا يكونان إذن ممكنين إلا عندما تكون قواعد الفعل معروفة ومقبولة من جميع الأشخاص المعنيين، ويوجه كل واحد فعله مع الغير على ضوء هذه القواعد. إن العلاقات بين الأشخاص تفترض اتفاقاً عاماً أو شكلاً من أشكال الاجماع، يتعلق على الأقل بمد أدنى من القواعد المشتركة، يقبل كل واحد أن يقيّد بها وجهة سلوكه ومساره. وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، فإن العلاقات الانسانية لن تكون سوى علاقات متافرة، فوضوية، عمياء.

البنية المعيارية للفعل الاجتماعي

عندما قمنا في الفصل السابق بوصف التفاعل بين شخصين، فإننا أكدنا على أمر وهو أن هذا التفاعل لا يخضع لعامل الصدفة. مثله في ذلك كمثل إدراك الغير، فإنه يستجيب الى بنية معينة ويتبنى « شكلاً » أو هيئة ما. والحال أنه في القواعد الجمعية التي تستلهمها وتسترشد بها العناصر الفاعلة، يجب أن نبحث عن مبدأ بنية

السوسيولوجية ونقطة الانطلاق الأولى لرؤية الواقع الاجتماعي.

إن إحدى النتائج ذات الأهمية الكبرى لهذه البنية المعيارية للفعل الاجتماعي هي أنها تجعل التنبؤ والتوقع ممكناً. إن التفاعل يستلزم، في الواقع، أن يتمكن عمرو من أن يتنبأ ليس فقط بتوقعات ورغبات زيد، وإنما بسلوكه كذلك، وأن يجعل عمرو بدوره سلوكه محتمل التنبؤ بقدر كاف بنظر زيد. فإذا رأيت صديقاً - وهذا مثل قد أتينا على ذكره سابقاً - يأتي نحوي ماداً لي يده، إنني أتنبأ بأنه يريد أن يضافحني وأستطيع أن أفترض بسهولة بأنه يتوقع بحركة يده هذه أن يدفعني إلى أن أمد بدوري له يدي. وإذا كنت قد أخطأت في توقعه وتركت له يده ممددة في الهواء ودخلت معه في المحادثة مباشرة فإني أكون قد جعلت من حركة يده أمراً مضحكاً، كما يحدث أحياناً معنا جميعاً. وهكذا فإن كل فعل اجتماعي يقوم على أساس سلسلة متصلة من التوقعات والتنبؤات، تنابع الواحدة الأخرى وتعلق بسلوك الفاعل نفسه وبسلوك الفرد أو الأفراد الذين هو على علاقة معهم. وفي بعض الحالات يصبح تنبؤ التوقعات والرغبات واستجابة الآخر أو الآخرين لها، شيئاً مهماً من فن قائم بذاته: إن المحامي الذي يستجوب موكله في المحكمة أو شاهداً للفريق الآخر، يكون في الغالب قد اشتغل طويلاً في وقت سابق من أجل أن يتنبأ بالأجوبة عن أسئلته وحتى يستطيع أن يصنع هذه الأسئلة بالطريقة المناسبة والسليمة. ويسعى الاختصاصي في العلاقات العامة إلى أن يتنبأ تفصيلاً بردات الفعل الإيجابية والسلبية لأي زبون محتمل. ولكننا نادراً ما نعي بصورة عامة ثبات التنبؤ المستقبلي للأفعال وردات فعل الآخرين، هذا التنبؤ الذي ينبغي علينا أن نستسلم له في سلوكنا اليومي. وهذا ما لا يمنعنا من أن نقوم به على أية حال دون توقف في كل علاقة واتصال بين الأشخاص. ولا يمكن أن يكون

الفعل. وهكذا الحال ليس فقط بالنسبة إلى التفاعل وإنما أيضاً بالنسبة إلى بجل الفعل الاجتماعي. إن الفعل الإنساني - الشخصي منه والخاص وحتى جوانب التفكير والمشاعر الأكثر خفية - إن الفعل الإنساني هذا يخضع ويتقيد بالقواعد الخارجية والمشاركة الجماعية. وإذا نحن فكرنا فإننا نستعمل لغة ومفاهيم عقلية وأفكار هيأها لنا المجتمع والجماعات التي ترعرعنا فيها والتي لا نزال نستمر على العيش معها. إن «محدثتنا الداخلية» هي دائماً حوار مع «أنا» أخذت على أنها بمثابة زيد. وهذه الأنا قد تكونت انطلاقاً من كثيرين آخرين. إننا نشع حاجتنا الفيزيولوجية الأولية ونزواتنا ومشاعرنا ورغباتنا ونخضع في كل ذلك ونتقيد بالقواعد الجاهزة التي يمتنعنا عادة الاعتبار الطويل لها والتربية التي نشأنا عليها، من أن نعرف بها على أنها كذلك. إن الإنسان، حتى في أخفى خفايا وجوده، هو نتاج «القبائل» التي انتمى ولا يزال ينتمي إليها: حضارة، بلد، أمة، قوم، طبقة اجتماعية، دين، إقليم، عائلة، مدرسة... إلى غير ما هنالك. فلا نتوقف هنا حتى نتساءل أين يتعين الفاصل بين ما هو شخصي لكل فرد بمقابل ما هو اجتماعي. إن طرح السؤال على هذا الشكل هو طرح لا حل له لكونه خطأ، ذلك أنه من الفردي إلى الاجتماعي ليس هناك، كما قلنا سابقاً، من تعارض وإنما استمرار وتواصل. إن ما له أهمية بالأحرى هو أن نؤكد بأن كل سلوك إنساني، باستاده ورجوعه إلى بنية من القواعد أو المعايير الجماعية، يأخذ معنى ويكون منسجماً بنظر الفرد ذاته وبنظر الآخرين كذلك، الذين يتحرك الفرد معهم أو في وسطهم. إن هذه الخلاصة إذا تحولت إلى منظور سوسيولوجي، فإنها تأخذ شكل البديهة التالية: إن الفعل الإنساني هو اجتماعي، ذلك لأنه ينضوي تحت بنية الفعل التي زودته بها المعايير أو القواعد الجماعية أو المشتركة التي يجب عليه أن يستلهم منها ويستجيب لها. فمن الممكن أن نقول بأن ذلك هو الحقيقة البديهية الأساسية في النظرية

نفعه في الفصل السابق. إنه كل طريقة في التفكير والشعور والسلوك، ووجهتها مبنية حسب النماذج التي هي جمعية، بمعنى أنها مشتركة من قبل أعضاء جماعة معينة من الأشخاص.

الدور الاجتماعي

تعريف:

وكذلك ستوضح أكثر بنية الفعل التي هي نتيجة القسر الذي تمارسه النماذج الجمعية، إذا قمنا بتحليل ما يسميه علماء الاجتماع المعاصر بالدور الاجتماعي. ويتألف الدور الاجتماعي، في الواقع، من قواعد ومعايير يخضع لها فعل الأفراد الذين يحتلون موقعاً أو وظيفة خاصة في جمع أو جماعة من الناس. وأنه لفي طبيعة كل جماعة بشرية تقريباً، مهما كانت صغيرة، أن ينشأ فيها تميز في الوظائف سواء كان بين الأشخاص أم بين التجمعات، بحيث أن كل واحد يقدم إلى المجموع اسهامه المحدد والخاص وأحياناً المميز. وحتى في التجمعات الصغيرة فقد أثبتت الأبحاث الاجتماعية القياسية (tests socio-metries) والدراسات حول الجماعات المحصورة والمحددة هذا التقسيم الوظيفي، هناك عضو يتصرف تصرف رئيس وآخر يمارس تأثيراً خفياً ولكنه قوي والثالث يأتي بالأخبار أو يزود بالأفكار الجديدة، في حين أن الآخر يقوم بوظيفة النقد... إلى غير ذلك. وقد سمحت حتى الملاحظة السطحية لجماعة صغيرة، بأن نكتشف ظاهرة التمييز هذه وفشت الدراسات المنهجية المجال لكي نحلل ذلك تحليلاً دقيقاً ونذهب به بعيداً إلى الأمام.

ولكل واحدة من هذه الوظائف مسلكها الخاص ولها طرائق في الفعل تستجيب إلى نوع من التوقعات عند الآخرين. وهناك بعض من الأعمال تتطلب أن تنجز بطريقة معينة وليس بأخرى. وبالإضافة إلى المعايير المشتركة التي تنطبق على جميع أعضاء الجماعة، هناك بالتالي

هذا التنبؤ المستقبلي ممكناً إلا لأن كل واحد يعتبر كمكتسب على الأقل بعض القواعد التي تعمل على إقامة بنية وجهة الفعل للآخرين وكذلك وجهة فعله بالذات.

النماذج الثقافية

إن هذه القواعد والمعايير التي هي بمثابة دليل أو مقياس لوجهة الفعل واتجاهه، يسميها الأنثروبولوجيون وعلماء الاجتماع الناطقون باللغة الانكليزية بتعبير (Patterns of Culture) نماذج من الثقافة أو نماذج ثقافية. وكلمة (Patron) تعريفاً هي النموذج والرسم والمثل الذي نتبعه ونستلهم منه وننسخه: إن الحياطة تفصل ثوباً حسب «patron» نموذج من الورق. والمسيحي مدعو إلى أن يسير على خطى قديسه الـ (Patron) (المثل أو النموذج). فالنموذج يوحي إذن بفكرة المثل.... إننا نستعمل هنا تعبير Modele نموذج..... ونستخدم تعبير معيار، خاصة في هذا الفصل، حتى نذكر القارئ بصورة أساسية بصلة الوصل بين النماذج الثقافية والوجهة المعيارية للفعل. وأخيراً، إذا تحدثنا عن أي نموذج ثقافي، فهذا يعني بأن النماذج هي جزء مما يسميه الأنثروبولوجيون وعلماء الاجتماع بالثقافة. إننا نستعمل مؤقتاً هذا التعبير الأخير دون أن نعرفه، إذ إنه يشتمل على وقائع أخرى كثيرة ينبغي علينا كذلك أن نكتشفها.

تعريف الفعل الاجتماعي

وهكذا، فعندما أوضحنا المفهوم الدور كإيماء للقسر الاجتماعي نكون قد اهتمينا إلى اللغة ومنظور علم الاجتماع المعاصر وعلى الأخص إلى سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي. ولم يكن القسر الذي تحدث عنه «دوركاهم»، في النهاية، سوى الوجهة المعيارية، حسب النماذج التي تبديها وتقدمها ثقافة جماعة معينة. إن هذه الطريقة التي اتبعناها، سمحت لنا الآن بأن نعرف الفعل الاجتماعي أحسن مما لم نستطع أن

كامل مسؤولية تنظيم الشؤون اليومية للأولاد، والأب لا يقوم بغسل الثياب إلا في بعض الظروف غير الطبيعية، ولكن من الممكن أن نتكل عليه لأداء بعض الأعمال المنزلية الأخرى..... الخ.

وكذلك بين الأولاد فليست الأدوار هي بعينها. فالصبي البكر يتمتع ببعض الحقوق، ولكنه يجد نفسه أيضاً بأنه تفرض عليه بعض المسؤوليات وبشكل أخص إذا كانت العائلة كبيرة وعديدة. وللصبي الثاني بعض الامتيازات التي لم يعرفها من هم أكبر منه أو أنهم عرفوها بكثير من التأخير عنه. ولقد أظهر علم النفس بكثير من الإسهاب أن المرتبة التي يحتلها أي شخص في عائلته الأولى، يمكن أن تمارس تأثيراً عميقاً وثابتاً في بنية شخصيته النفسية. ويضاف إلى ذلك، بالنسبة إلى الشاب الصغير، أن نوع الجنس يسهم مبكراً جداً في تحديد دوره في العائلة. اننا نتقبل من الفتاة الصغيرة أساليب أو طرق في السلوك، لا نسمح أن يقوم بها الصبي الصغير والعكس بالعكس. اننا نفرض على الواحد وعلى الآخر أعمالاً وكذلك ألعاباً مختلفة. وهكذا يتعلم الطفل، منذ مقتبل العمر، الدور المناسب لجنسه وحتى «المزاج» الذي ينسب إلى جنسه.

ومن المؤكد أن الأهل والأولاد يؤدون كل دوره بشكل يختص به وبطريقة تتناسب مع طباعته وخاصيته. ومن جهة أخرى، يمكننا بسهولة أن نلاحظ أن سلوك الأب والأم والأولاد يتغير كذلك من حضارة إلى أخرى ويختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، وإن الأعمال والمسؤوليات والتصرفات المرتبطة من الأب ومن الأم ليست هي ذاتها، وتختلف الحقوق والواجبات لكل ولد وكذلك أدوار كل جنس. وثمة دراسة قد اخبرت من بين كثير من الدراسات الأخرى، تظهر هذه الاختلافات. لقد قارن بعض الباحثين بين أدوار الأب والأم في العائلة الأمريكية وفي العائلة الألمانية. ويستنتج من أبحاثهم أن دور الأب يشتمل في العائلة الألمانية على ضبط

معايير أخرى أكثر خصوصية وتحديداً تستعمل كدليل ومرشد بالنسبة إلى مختلف الأعضاء، حسب الوظائف التي يقومون بها. تلك هي النماذج المختصة بوظيفة أو مركز ما في جماعة من الناس، وهما (هذه الوظيفة وهذا المركز) يكونان الدور الاجتماعي.

لا شك في أنه من الممكن أن يقال بأن هناك طرائق في السلوك كرئيس جماعة، بقدر ما هنالك رؤساء. وأننا نستطيع فعلاً أن نلاحظ أن كل رئيس جماعة يتقيد بقواعد ومعايير دوره حسب ما يكون هذا الدور، وبديهي أن الوجهة المعيارية للسلوك لا تلغي الشخصية الفردية. ومع ذلك وفي وراء الاختلافات التكيفات الفردية هناك أساس مشترك لنماذج الفعل، يستمد منه شخصيته كل رئيس جماعة، ونعلم عندما يتوافق سلوكه ويتقيد ببعض هذه المعايير، نعلم بأنه يتصرف كرئيس جماعة. فالدور الاجتماعي يحدد اذن النماذج التي، بتجاوزها الاختلافات والتكيفات الفردية، تعمل على توجيه فعل الأفراد الذين يحتلون مركزاً معيناً.

مثل العائلة

تعطي العائلة المثل الكلاسيكي في تحليل الأدوار الاجتماعية. فهي في الواقع عالم اجتماعي صغير تظهر فيه بصورة أكثر بدهية ووضوحاً اختلاف الأدوار بحسب اختلاف المركز والوظائف. إن كل عضو في العائلة يتقيد النماذج التي تحدد فعله وسلوكه، بحسب المركز الذي يحتله. فبين الأب والأم لم يكن تقسيم المهام اعتباطياً. في أي مجتمع أو في أية طبقة اجتماعية داخل مجتمع ما، أننا نتوقع من الأب أن يقوم بعمل بعينه، في حين أن عملاً آخر يؤول إلى الأم. وعلى سبيل المثال، فإن القرارات المالية المهمة تتبع السلطة الأبوية، في الوقت الذي تأخذ فيه الأم القرارات اليومية التي يتطلبها التنظيم المألوف للميزانية العائلية. ان انزال العقوبات التي يستلزمها ارتكاب خطأ خطير من جانب أي ولد، يحتفظ به الأب. أما الأم فلها على العكس

تصورنا بأننا يمكن أن نطلق عليها اسم «سينا - حقيقة». إن كل ممثل، في أي عمل مسرحي، حر في أن يؤدي دوره أداءً شخصياً، بل أننا ننتظر منه أن يفعل ذلك. ولكن من غير الممكن أن تُمارس هذه الحرية إلا ضمن بعض الحدود المحددة بالدور ذاته وبكاتب المسرحية وبمجموع العمل المسرحي كذلك، يعني ذلك بتداخل وتشابك مختلف الأدوار بعضها ببعض ومكانة هذه الأدوار وأهميتها المتبادلة والمتتالية في المسرحية. وهكذا في الحياة الاجتماعية، حيث أن الدور يفرض نوعاً من شبكة من التصرفات المسبقة ويقيم حدوداً للحرية وللعفوية الشخصية في تأدية الأعمال المرتقبة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تكامل الأدوار وتداخلها بعضها ببعض بحيث أن مجموعها يؤلف الجماعة في المجتمع، يفرض حدوداً إضافية على إبداع كل واحد.

وقد يُطلب من ممثل واحد في المسرح أن يلعب أدواراً متنوعة أثناء المسرحية الواحدة نفسها أو في مسرحيات مختلفة. وكذلك يمكن أن نقول بأنه ضمن إطار المجموعات الاجتماعية المعقدة - المجتمع الشامل على سبيل المثال - يقوم كل شخص بعدة أدوار: رب عائلة، موظف من مستوى معين في الإدارة، عضو في جمعيات متعددة، قاضٍ في مدينته، منضم إلى شلة من شلل الأصدقاء أو لاعبي الورق... الخ. إن كل واحد من هذه الأوساط يفرض على الشخص أن يلعب دور «شخصية» معينة وأن يتبع تصرفات متنوعة ويتخذ سلوكاً مختلفاً، ذلك حسب ما يكون ضمن العائلة أو في مكتب عمله أو في صفة موظفين من نفس رتبته أو من رتبة أعلى أو أدنى، أو مع أصدقائه أو على طاولة اجتماعات المجلس البلدي. فيجب على هذا الشخص تجنب اختلاط الأدوار أو أن يتصرف مع سكرتيرته كما يتصرف مع زوجته والعكس بالعكس وأن يؤنب رؤوسه بالطريقة نفسها التي يؤنب بها أولاده أو أن يمزح مع أولاده كما يسمح لنفسه بأن يمزح مع أصدقائه.

إن تعدد أدوار كل شخص يأتي كذلك ليثبت صورة

النظام بين الأولاد ومراقبتهم بصورة مباشرة، في الوقت الذي يبدي فيه كثيراً من بوارد الختان والمحبة تجاههم، وذلك أكثر مما يحدث في العائلة الأميركية. ومن ناحية أخرى، فإننا نتوقع من الأب في العائلة الأميركية أن تكون له مع ابنه علاقات من التفاعل أكثر نشاطاً وفعالية، ومنتظر من الأم أن تعقد مع ابنها علاقات نشطة من التفاعل، كما ليست هي عليه الحال في العائلة الألمانية حيث إن هذا التمييز في دور الأهل بالنسبة إلى جنس الأولاد أقل بكثير وضوحاً ودلالة. وإن ما يحدد كلاً من هذه الأدوار، إنما هو بالتحديد ما هنالك من تماثل وانتظام في السلوك المتوقع من الأب ومن الأم ومن كل ولد ضمن مجتمع معين، وذلك بالرغم من الاختلافات والتكيفات الفردية.

إننا نرى مما تقدم أنه يجب أن تميز بين الدور الاجتماعي والوظيفة. فليس الدور الاجتماعي هو الوظيفة نفسها التي يقوم بها شخص ما ولا إسهامه في حياة جماعة من الجماعات أو في سير عملها. إن الدور الاجتماعي، أكثر تحديداً، هو مجموع طرق السلوك التي تطبع في مجتمع معين سلوك الأشخاص بطابع خاص في ممارسة وظيفة خاصة.

الدور الاجتماعي والدور المسرحي

إننا نستطيع أيضاً أن نوضح مفهوم الدور الاجتماعي بالتذكير بالعمل المسرحي الذي يتضمنه بطبيعة الحال. وقد يكون التشابه هنا أو القياس مع المسرح مفيداً. إن «ماكس فير» ومن بعده «تالكوت بروسنز» يتحدثان غالباً عن الممثل (acteur) لكي يعينان به الفاعل الاجتماعي (Sujet social). ويعطي «تالكوت بروسنز» من جهة أخرى أهمية نظرية كبرى إلى مفهوم الدور الاجتماعي. إن كل شخص، نظراً للدور الذي يؤديه، يرتدي إذا صح التعبير فروة شخصية اجتماعية ويتمثل، عند قيامه بمهمته، ما ينبغي أن يكون عليه الأب أو الأم في العائلة ويتخذ التصرفات والمواقف التي نتوقعها المجتمع على الأقل كشبكة من السيناريوهات، على طريقة هذه الأفلام، إلى حد ما، التي

والتنظيمات من النمط البيروقراطي. ففي مختلف هذه المضامين فقد استعمل عموماً، اصطلاح الدور الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع المعاصرين في المعنى الذي أعطياه له.

الجزء

إلى هنا حاولنا أن نقول كيف يمارس القسر على فعل العناصر الفاعلة - الممثلين، من خلال النماذج الجماعية والأدوار الاجتماعية. غير أننا لم نقل لماذا تمارس النماذج الثقافية قسراً بهذا الشكل وما الذي يجعلها تفرض ذاتها كذلك على أعضاء نفس الجماعة الواحدة. إن الإجابة الكاملة عن هذا السؤال تقودنا بطبيعة الحال بعيداً جداً، ولكننا سنقتصر هنا على الإشارة إلى عاملين أساسيين يكسبان النماذج قوة الاقتناع: هما الجزء الذي له صلة بالنماذج وعملية التنشئة الاجتماعية. فلنحلل على التوالي هذين العاملين من القسر.

مراتب الجزء

ليست النماذج معايير سلوكية نظرية أو مجردة. إن جزءاً من قوتها في الاقتناع وفي الردع يكمن في الجزء الذي يصحبها. غير أن تعبير الجزء يجب أن لا يفهم فقط في معنى العقاب والقصاص. فقد يكون الجزء إيجابياً. كما يمكن أن يكون سلبياً. وقد يكون تقديم مكافأة أو انزال عقوبة، الرضا أو عدم الرضا على فعل شخص قام به. ففي كل جماعة قد يستحق الامتثال للنماذج والخضوع لها مكافآت متنوعة. وقد يؤدي عدم الخضوع لأوامرها إلى فسح المجال لفرض بعض العقوبات. وحتى نوضح هذه الوظيفة للجزء بصورة ملموسة، فإننا سنحاول أن نميز، انطلاقاً من الجزء السلبي أو القصاص الذي يؤدي إليه عدم الامتثال للنماذج بين أربعة أنماط أساسية للجزء:

1 - الجزء الجسدي، وهو ذلك الذي يفترض فيه ممارسة نوع من العنف واستعمال القوة الجسدية من أجل تأديب المتمرّد واعادته إلى حظيرة النظام أو منعه من

الفاعل الاجتماعي كممثل ينبغي عليه أن يقوم على التوالي بتمثيل مختلف الشخصيات وأن يؤدي أعمال كل واحد منها وأن يستجيب إلى توقعات الآخرين، التي تتعلق بكل واحد من هذه المراكز وأن يتخذ كمرشد له في سلوكه وفعله معايير تختلف من دور إلى آخر. ولنلاحظ بأنه غير متاح للجميع بأن يظهروا نفس المرونة في الانتقال من دور إلى آخر. وغير متاح لهم جميعاً كذلك أن يحافظوا على نوع من وحدة الشخصية عبر تنوع الأدوار واختلافها. ولكننا نلمس هنا الصعوبات النفسية التي لها علاقة بضرورات الحياة الاجتماعية ومقتضياتها.

وأخيراً هناك بعض الإحتفالات الاجتماعية تثير في الذهن بشكل طبيعي صورة المسرح سواء كان ذلك بسبب موقع «الممثلين» الرئيسيين والجمهور، أو بسبب السيناريو الموضوع سابقاً والذي يجب على كل ممثل أن يسير على خطاه بحسب الدور الذي يقوم به. إن هذا التقارب قد أتى على ذكره «جان دوفينيو» (Jean Duvignaud) بكثير من الوضوح والقوة «إن طقساً دينياً في الجامع أو في الكنيسة أو احتفالاً بعيد ميلاد عائلي أو اجتماع المحكمة أو افتتاح مبنى رسمي أو تنصيب ساحر أو كاهن أو تنويع ملك من الملوك، إن كل ذلك احتفالات يلعب فيها الناس دوراً حسب القواعد المسبقة التي أقامها سيناريو معين ولا يستطيعون تغييرها، وذلك بما أن أي واحد منهم لا يمكنه أن يتهرب من الأدوار الاجتماعية التي يجب عليه أن يؤديها. لا شك في أن الحياة الاجتماعية لا تنحصر أبداً ولا تتحدد في هذه الأعمال المسرحية العفوية، وإنما وجود هذا السلوك الجماعي وحدوثه يقرب المسرح من المجتمع ويشير إلى شيء من الاستمرارية بين الاحتفال الاجتماعي والاحتفال المسرحي».

ولنصف ختاماً أن مفهوم الدور الاجتماعي قد استعمل بكثرة في علم الاجتماع النظري وفي الأبحاث التجريبية (الامبريقية). وهو على سبيل المثال مفهوم مركزي في تحليل العائلة وأوساط العمل والمجموعات الصغيرة

أو عدم الجدارة والكفاءة، سحب منحة الطالب الذي يرسب في الامتحانات. فيجب علينا أن لا نعتقد بأن هذا النمط من الجزاء هو خاصة بنية اقتصادية معينة. إننا نجد أيضاً ذلك في البلدان الاشتراكية كما أننا نجد في البلدان الرأسمالية، ونجده كذلك في المجتمعات التقليدية التي لا تعرف سوى المقايضة التجارية كما هو عليه الحال في المجتمعات الصناعية.

3 - جزاء ما وراء الطبيعة، ذلك الجزاء الذي يمكن أن يكون دينياً أم سحرياً. فالجزاء الديني يختص بعلاقة الانسان بالآله أو بالأرواح أو يتعلق بمصير هذا الانسان بعد الموت. إننا نجد ذلك بصورة أساسية على الشكل التالي: غضب الآلهة أو الأرواح، ثأرها أو عقابها، فقدان الثواب وعدم وجود الحياة بعد الموت أو البعث في الآخرة، اللعنة أو الموت الخالد، حياة جديدة فيها ذل أو انحطاط. إننا نجد، في جميع الأديان، أن جانباً من الجوانب المسيطرة في تقديم الذبائح والأضاحي، هو كونها تغفر الذنوب وتكفر عن الخطايا وتُهدئ من غضب الآلهة. أما الجزاء السحري فهو من فصيلة أخرى، فلا يلجأ بالضرورة إلى دعوة الأرواح والتعاطي معها، غير أنه يركز بالأحرى على خداع الطقوس لتحريك قوى فوق - الطبيعية (أي قوى ما بعد أو ما دون الظواهر الطبيعية التي يمكن ملاحظتها مباشرة)، هذه القوى خفية إذن ولكنها حقيقية أيضاً وأكثر قوة وتأثيراً من القوى الطبيعية. لذلك فمن الممكن أن تسبب عن بعد موت أحد الأعداء، عند اختراق، حسب بعض الشعائر، تماثيل صغيرة على صورة معينة. ومن الممكن كذلك أن تحدث مرض أحدهم، عندما نقذف في حقله حسب غلط من الطقوس محددة حبوب بعض النبات، إلى آخر ما هنالك. لا ريب في أن الجزاء السحري قد قُدد الكثير من قوته وتأثيره في المجتمعات العلمية الحديثة. غير أنه لا يمنع من بقاء بعض الرواسب عند هؤلاء الذين يخشون إشعال ثلاث سحائر من نفس عود الكبريت الواحد

الاستمرار في الاساءة إلى الآخرين. إن أقصى الجزاء الجسدي اصدار حكم الموت بطبيعة الحال، سواء عن طريق السلطة القضائية أو عن طريق قتلته مأجورين في خدمة رئيس عصابة أو عن طريق أخذ الثأر أو إحدى المبارزات. لقد عمدت رسمياً جميع المجتمعات، بشكل أو بآخر، إلى التهديد بالموت ضد ما كانت تعتبره كجرائم، دون أن يكون العمل الذي اعتبر عملاً إجرامياً هو بالضرورة ذاته من مجتمع الى آخر. وليس إلا حديثاً قد وضع حكم الاعدام موضع التساؤل في بعض البلدان، على الصعيد الأخلاقي وعلى صعيد الفعالية والجدوى في آن معاً. إن عمليات التعذيب والسجن والاقامة الجبرية إنما هي وسائل أخرى لاستعمال القوة بشكل تنفيذ الجزاء. ويمكننا أن نعرفها، حسب وجهات النظر، كقصاص أو حماية المجتمع أو تأديب أو رد اعتبار. وإن خاصة الجزاء القضائي أن يعتمد على استعمال الرسمي للقوة من قبل ممثلي السلطة السياسية، ولكن هناك أيضاً حد أدنى من الجزاء الجسدي كثير الاستخدام عموماً: الصفعة أو الضرب على القفا الذي يقوم به الأهل ضد ولداهم أو التخويف بالصفعة غالباً. والصفعة بين الكبار هي أيضاً وسيلة من وسائل الدفاع أو أحياناً من وسائل الهجوم لتتجىء إليها المرأة بسهولة عند الضرورة أكثر من الرجل. إن ضرب القدم من تحت الطاولة لمن يرتكب خطأ أو حجز التلميذ بعد انصراف الصف أو في يوم عطلة الخ... وسائل كذلك من وسائل الجزاء الجسدي.

2 - الجزاء الاقتصادي، حيث أن بعضاً منه له صفة سياسية ورسمية، ومثل ذلك كمثل الغرامة النقدية أو التمييز عن الخسائر التي صدر فيها حكم من المحكمة القضائية. ولكن معظم الحالات هي حالات غير مباشرة وأكثر دقة أو حتى أنها أحياناً تكون خفية ومستترة: مقاطعة رجل صناعي أو تاجر سيء أو من لا نشاطه آراءه السياسية، رفع أو خفض الراتب أو التوقيف عن العمل بسبب النشاط النقابي أو السياسي أو بسبب السلوك المشين

أو المرور من تحت السلم أو التقاء قط أسود من جهة اليسار . ولا يزال يحتفظ الرقم «13» بأثر من آثار التطير : فليس من وجود للطابق الثالث عشر في الفنادق الكبرى في أميركا الشمالية وليس هناك من غرفة تحمل الترتيم «13» وكثيرون هم الذين يقلقون عندما يجدون أنفسهم أنهم الشخص الثالث عشر على الطاولة .

4 - الجزء الاجتماعي على التخصيص، وهو عديد ومتنوع تنوعاً كبيراً، كما أنه يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة . إن حالات الطرد من الجماعة أو الاستنكار أو الأبعاد إنما هي حالات الجزء الاجتماعي الأكثر قوة وتأثيراً : إنساناً، بشيء من التنسيق نوعاً ما، «نضرب فراغاً» حول من تصرف تصرفاً مشيناً يستحق العقاب، وإننا أحياناً أيضاً نعامل عائلته بنفس المعاملة . غير أن هناك طرقاً أخرى أقل جذرية من أجل التعبير عن اللوم أو الاستنكار : التحذير المعلن نوعاً ما، زم الشفتين غضباً، السكوت أو نظرة التأنيب، سحب الثقة أو الصداقة الخ.. إن الاعتيا ب أو أقاويل الناس وثرثرتهم إنما كل ذلك نوع من الجزء القوي والمخيف، خاصة في البيئات الضيقة والمحصورة . إنه يقوم على أساس من الخوف مما سيقوله الآخرون، مع كل ما يمكن أن يحمل ذلك من تضخيم أو تخوير للحقيقة الواقعية . وأخيراً، فإذا كان لا يقتل دائماً ما هو مثير للسخرية - على العكس من ذلك - غير أنه يجرح غالباً ويستخدم كعامل تقويم الأعوجاج والخطأ . وفيما يتعلق بالهزء أو الضحك أو الابتسامة، فذلك جزء يمكن أن يكون في بعض المناسبات أكثر فعالية وتأثيراً من كثير من العقوبات الأخرى، خاصة بالنسبة إلى الأمور الغريبة التي تتجاوز الحدود القائمة . لقد أوضح «هنري برغسون» (Henri Bergson) في بحثه القيم حول الضحك، الدور الاجتماعي للضحك في حالات هذه : «إن كل جود في الشخصية أو تحجر في العقلية أو حتى تبتس في تحركات الجسم، إن حل ذلك سيكون فيه شبهة وعدم قبول بنظر المجتمع، لأنه دليل محتمل لحيوية تغفو ولنشاط ينكفيء على نفسه أيضاً والذي ينحو منحى يتعد

فيه عن المحور المشترك الذي يدور في فلكه المجتمع، ولأنه دليل محتمل كذلك لوجود أمور غريبة أو شاذة في النهاية . ومع ذلك فلا يمكن للمجتمع أن يتدخل هنا عن طريق القمع المادي، إذ إنه لم يصب مادياً بأذى . فهو (أي المجتمع) أمام شيء ما يقلقه ولكن من جهة الأعراض (المرضية) فقط . ولا يكاد أن يكون ذلك تهديداً له أو على أكثر تعديل إشارة بذلك . فالاجابة التي تصدر عن المجتمع وردة فعله إزاء ذلك، إنما تكون إذن بإبداء حركة بسيطة . فينبغي أن يكون الضحك شيئاً من هذا النوع أو صنفاً من الإيماءة الاجتماعية . إنه يكبح، عن طريق الخوف الذي يثيره، ما هو غريب أو شاذ ويقيم باستمرار في تيقظ وفي احتكاك متبادل بعض النشاطات الثانوية التي قد تنكفيء على نفسها وتغفو ويلطف أخيراً كل ما يمكن أن يتبقى من جود آلي على سطح الجسم الاجتماعي» .

إلى هنا لم نأخذ في الاعتبار سوى الجانب السلبي من الجزء بمعنى الجانب القمعي أو التأديبي أو الاصلاحي . غير أن الجزء يمكن أن يكون كذلك إيجابياً وقد يستعمل من أجل أن يشجع أو أن يكافئ أو أن يثيب . وفي الواقع، إن هذين الجانبين من الجزء، الإيجابي والسلبي، غير منفصلين عموماً إذ إنهما، إذا صح التعبير، وجهان لنفس الحقيقة الواقعية . إن الجزء التأديبي يقوم في الغالب على أساس منع مكافأة أو خير مرغوب فيه، سواء كان يتعلق ذلك بالحرية أو بالثروة المادية أو بالشهرة والنفوذ أو بالسمعة الطيبة أو بصداقة الآخرين . إن كل واحد من نماذج الجزء الأربعة التي أتينا على تعدادها ووصفها سابقاً يمكن أن يكون اذن معكوساً وإن يقدم بطريقة إيجابية، في تعابير الثواب أو المكافأة .

الضبط الاجتماعي

سواء كانت أحكام الجزء ايجابية أو سلبية، فإنها تؤدي جميعها نفس الوظيفة : وهي ضمان قدر كاف من التقيد بمعايير وقواعد توجهات الفعل من أجل أن تحافظ، بين

أنها غير موجودة عند الولادة في العضوية البيولوجية للكائن الانساني. كما أنها لا تنتقل وراثياً من جيل إلى آخر، فعلى كل جيل جديد أن يكتسب نماذج المجتمع الذي هو مدعو إلى أن يعيش فيه. وفي هذه الحالة، فإن أعمال « سيغموند فرويد » (Sigmund Freud) تلميذه « ميد » (Mead) و« بياجيه » (Piaget) قد أوضحوا الأهمية لعملية التنشئة الاجتماعية، هذه العملية التي عن طريقها تستبطن المعايير الاجتماعية وتمثل وتندمج في الشخصية النفسية وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها. فمن طريق التربية ينمي الانسان، طوال حياته، استعداداته وميوله وحاجاته بحيث أن الاستجابة لها، الاستجابة المرغوب فيها، إنما تكون في الامتثال للقواعد والمعايير الاجتماعية. إن معظم رغبات الانسان وحاجاته وآماله لا تتكون تلقائياً وتبعاً لنوع من الضرورة البيولوجية أو حتى النفسية. إنها تتحدد أو تتجه بحسب التشجيع الذي تلقاه والمكافآت التي تقدم لها وتتخذ شكلاً وتنتقش (في الشخصية) بقدر ما تلقى استجابة مرضية. غير أنه يجب أن لا نفهم ذلك فقط من منظور تحقيق المتعة المادية: إن الزهارة والايثار والتضحية بالذات - حتى التي أكثرها نقاءً وتجرداً - تنمو أيضاً كي تلي حاجة معينة أي كي تلي الحاحاً لإبراز صورة عن الذات ومطلباً أخلاقياً.

إن ما ينتج عن سيورة التنشئة الاجتماعية أن النماذج الثقافية مع كونها منتشرة في المجتمع هي أيضاً وفي الوقت ذاته، داخل الأشخاص - أعضاء هذا المجتمع. ومع كون هذه النماذج الثقافية خارجية عن الأشخاص كما يؤكد على ذلك « دوركايم » فإنها قد استبطنت كذلك من قبل كل شخص. وتبعاً لهذا الاستبطان للنماذج، فإن « الالتزام أو القسر » الذي تفرضه لا يشعر به هؤلاء الأفراد الذين يخضعون له. ويبدو « طبيعياً » بنظر الغربي أن يأكل بسكين وشوكة وملعقة، بقدر ما هو كذلك بنظر الشرقي أن يأكل بيده أو بالأعواد، إن ما هو طبيعي، أن يتقيد أحدهما كالأخر بـ « العادات الحميدة » المطبقة في أوساطها، أما

أعضاء جماعة معينة، على القاسم المشترك الضروري للتماسك ولعمل هذه الجماعة. وبالعكس أيضاً، فإن للجزء كوظيفة أن يمنع جميع الأشكال المختلفة من عدم الامتثال للمعايير والقواعد السائدة في جماعة من الجماعات.

لذلك فإننا نستطيع أن ندخل مجموع أحكام الجزء، الاجتماعية منها أو السلبية، التي تستعمل لضمان امتثال السلوك (للقواعد السائدة) تحت مفهوم الضبط الاجتماعي. إن هذا التعبير قد استعمله عالم الاجتماع الأميركي « أدوار روس » (Edwar Ross) لأول مرة في عام 1901، ولكن في معنى واسع جداً وأكثر بكثير مما نعطيه له نحن هنا، وهو يشمل المعايير والقواعد ذاتها وأشياء أخرى كثيرة أيضاً. وقد أخذوه واستعمله عديد من الكتاب وبصورة رئيسية في علم الاجتماع الأميركي حيث شاع استخدامه بسرعة، ولكن دون أن يكون هناك بالضرورة اجاع حول معناه ودلالته. اننا نستعمل هذا التعبير (الضبط الاجتماعي) هنا في معنى أكثر حصراً لنشير بذلك إلى مجموع أحكام الجزء الاجتماعية والسلبية التي يلجأ إليها مجتمع من المجتمعات حتى يضمن امتثال التصرفات للنماذج القائمة والقواعد السائدة.

التنشئة الاجتماعية

أما العامل الثاني الذي يعطي للنماذج فعاليتها وجدواها فإنه يتعلق بعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، نعني بذلك الطريقة التي يتعلم بها أعضاء جماعة من الجماعات نماذج مجتمعاتهم ويتمثلونها ويجعلون منها قواعدهم الشخصية في الحياة. ونظراً لأهمية سيورة التنشئة الاجتماعية، فإننا سنخصص لدراساتها فصلاً كاملاً (الفصل الخامس). وسنكتفي إذن في هذه العجالة بمعالجة بعض الجوانب بصورة مختصرة.

مفهوم التنشئة الاجتماعية

إن النماذج الثقافية تظهر لنا هذه الخاصية الأساسية وهي

القواعد السلوكية ذاتها فليست لها سوى صفة اصطلاحية أو نسبية. وهكذا فإن وحدانية الزوجة قد تبدو بنظر الغربي القاعدة الطبيعية في الزواج. غير أنه يجب أن نعترف بأن تعدد الزوجات كان ولا يزال يعتبر أمراً طبيعياً أيضاً بنظر كثير من الأفريقيين.

فالنسبة إلى علم الاجتماع كفرع من الفروع العلمية، لا يكون المعيار بذاته أفضل من آخر أو أكثر أخلاقية منه، كما أن ليس له قيمة مطلقة. إن أي معيار إنما يكون حسناً وأخلاقياً عندما يقربه ويعترف أعضاء جماعة من الناس على أنه كذلك، وقد استبطنوه وامتلأوا له وهم منسجمون في ذلك مع ما توحيه لهم ضمائرهم. إننا نلمس هنا الخاصية غير الأخلاقية للمنهج السوسيولوجي ونلمس كذلك النسبية المتعلقة بالمنظور العلمي والذي يميز علم الاجتماع عن الفلسفة والأخلاق الاجتماعي.

ولكننا نلمس في الوقت ذاته نسبية النماذج. وبما أن النماذج لا تتحدد وراثياً وإنما تكتسب اكتساباً، فإنها تختلف وتغير في المكان والزمان. إنها تختلف من حضارة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن جامعة إلى أخرى الخ... وتغير النماذج كذلك في الزمان، فبعضها يقع في النسيان والبعض الآخر يستمر مع اتخاذ معنى جديداً. إن أية عادة التي كانت ولا تزال تعتبر حتى فترة وجيزة كشيء مقدس لا يمسه، قد تركت اليوم وأصبحت أمراً منسياً. إن المجتمع الحديث الذي يزداد فيه تفاوت العقلية بين الأجيال أكثر من أي مجتمع آخر، يظهر بكثرة ووضوح التطور السريع لنماذج السلوك حتى في الأمور التي قد كان يبدو فيها أن السرعة في التغيير كهذه، مستحيلة أو لا تحظر على بال حتى فترة زمنية وجيزة في السابق.

الشخص والمجتمع

يضاف إلى ذلك أن سيروية التنشئة الاجتماعية تُلقَى الأضواء مرة أخرى على أمرواق كنا قد أكدنا عليه سابقاً

وهو أن ليس هناك من تعارض أو انقطاع بين الشخص والمجتمع، بين ما هو فردي وما هو جمعي، وإنما هناك بالأحرى تواصل بينها وتداخل. وتبعاً لتنشئة الأشخاص الاجتماعية فإن هناك حسب تعبير «جورج غورفيتش» (G. Gurvitch) «تبادل في الآفاق والأبعاد»، بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي، بين الجانب الذاتي للسلوك والجانب الاجتماعي. فليس ثمة تعارض أو انفصام بين الشخص والمجتمع، بين الفردي والجمعي، وإنما نجد نفس قواعد السلوك ذات المعايير في الوعي الفردي وفي المؤسسات (كالقانون أو الدين)، في الشخص وفي المجتمع. وقد كتب «غورفيتش» بأن «النفسى إنما هو ظاهرة كلية. فخارج الأحكام الفلسفية المسبقة والبالية، ليس هناك أدنى سبب حتى ننسب إلى الأفراد (الأنا) كأشخاص منفردين أو في علاقاتهم بعضهم ببعض (الآخرون)، المقدرة المطلقة في الحالات العقلية والنفسية، المقدرة المطلقة في ابداء الآراء والفعل النفسي، هذه المقدرة التي قد نرفضها عن الجماعات: عن «نحن»، عن المجموعات، عن الطبقات الاجتماعية، عن المجتمعات الشاملة. إن العقلية الفردية والعقلية السائدة في علاقات الأشخاص والعقلية الجمعية ليست جميعها سوى وجهات ثلاث للظاهرة النفسية الكلية...».

إن نص «غورفيتش» هذا يلخص تلخيصاً جيداً الوضع الحالي لعلم الاجتماع: إنه يظهر كيف يحل التناقض الذي افترضه «دوركهايم» بين الوعي الفردي والوعي الجمعي، وكيف يزول التعارض الخاطيء بين الشخص والمجتمع. إنه يؤكد على التبادل، أو أكثر من ذلك أيضاً على التداخل بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي، بين الفردي والجمعي.

ويمثلنا الحس المشترك بسهولة فائقة إلى إدراك الواقع الاجتماعي، أما عبر المفردات الأولية من الفردانية والنفسوية: (إن الطبيعة الانسانية هي دائماً واحدة في استمرارياتها)، «إن كل فرد في المجتمع يتبع مصلحته»، وأما عبر علم المجتمعي اللفظي («المجتمع»، «هم»

ومن جهة أخرى فإن التنشئة الاجتماعية تؤدي إلى أن تنتهي النماذج والأدوار وأحكام الجزاء وتصبح جزءاً لا يتجزأ من شخصية الفرد النفسية بحيث أن تطابق السلوك والمعايير لا يكون مقبولاً فحسب وإنما مرغوباً فيه أيضاً ويريده الأفراد أنفسهم ويبحثون عنه.

النظام الاجتماعي الطبيعي الاحتمية الاجتماعية

إن الملاحظات السابقة المتعلقة بوجهة الفعل المعيارية، التي تعتمد على الجزاء وعلى سيورة التنشئة الاجتماعية، هذه الملاحظات تقودنا إلى استخلاص نتيجة مهمة وهي أن الفعل الانساني يستجيب ويلبي في أي مجتمع لنوع من النظام، ذلك لأنه يخضع لنوع من الضبط والتنظيم. إن الغاية من كل علم هو أن يبحث من خلال الفوضى الظاهرة للأشياء أو الأحداث، النظام السائد والثابت والوئاث التي يمكن أن تصاغ في قوانين ونظريات، والتتابع الضروري الذي ينفي أو يثبت قانون الاحتمية. هذا، ومن الأهمية أن نعرف - سواء أساء ذلك أم غاظ عند الوهولة الأولى - بأن الفعل الانساني في أي مجتمع يخضع لنوع من الاحتمية، وذلك لأن الفعل الانساني يظهر للمراقب ما هو ثابت وغطاً كافياً من السلوك الفردي يسمح بالتوقع أو بالتنبؤ. إن حصيلة هذه الاحتمية هي ما نسميها نظاماً. وينبغي أن نضيف بأن هذا النظام بنظر عالم الاجتماع لا يتأتى من إرادة عليا أو غيبية أو فوق مقدرة البشر، ولا يصدر كذلك عن عقد أو اتفاق صريح بين أعضاء مجتمع ما: إنه نظام لصيق بالحياة الاجتماعية، لأنه أمر من أمورها الأساسية المفروضة. فهذا المعنى يمكننا أن نقول إننا بصدد نظام طبيعي.

وبالفعل، فلكون نظام كهذا موجوداً فإن الحياة تصبح في أي مجتمع من المجتمعات ممكنة: إننا في جميع أفعالنا نركن إلى هذا النظام ونعتمد عليه وإننا نقوم بجميع تصرفاتنا حسب هذا النظام وعلى أساسه. فبإذا ذهب الأستاذ ليعطي محاضراته في ساعة محددة وفي قاعة معينة،

« الشعب »، « الجماهير ». فمن الأهمية اذن بمكان أن نؤكد بقوة النظرة الشاملة - وهي في آن معاً أكثر واقعية وأكثر ثباتاً من الناحية النظرية - التي يتخذها علم الاجتماع، عندما يعرّف الفعل الاجتماعي بالرجوع إلى نماذج تتجسد في الأفراد وتتجاوزهم وتشملهم في الوقت ذاته، وإلى نماذج تلصق بالأشخاص وتسمو عليهم وتفارقهم، وإلى نماذج معاشه في وعي كل واحد ووجدانه، ومع ذلك فهي مفروضة من الخارج. إن نمط السلوك الموحد بين الناس يعتمد على أحكام الجزاء القمعية والمثبية وهو بالتالي حصيلة قسر والزمام. ولكن كما بين ذلك « تالكوت بارسونز » (Talcott Parsons) فإن فكرة القسر هذه، حتى عند « دوركايم »، لا تمثل ضغطاً خارجياً يمارس على الأفراد، بقدر ما هي التزام أخلاقي شخصي يخضع له ويتقيد به كل واحد. وإذا أردنا أن نتحدث عن القسر الاجتماعي، فينبغي أن نقول بأن كل عضو في أية جماعة من الجماعات هو في نفس الوقت موضوع قسر يمارس عليه من قبل الآخرين وعامل من عوامل القسر الذي يمارس على الآخرين وفاعل للقسر يفرضه هو نفسه على نفسه.

لا شك في أن الضبط الاجتماعي يمكن أن يكون متمثلاً أو أن يمارس على وجه الخصوص من قبل بعض المؤسسات أو بعض العوامل الأخرى: المحكمة أو الشرطة أو مدير العمل، إلى آخر ما هنالك... ولكن الضبط الاجتماعي في الوقت ذاته منتشر وعام ويمارسه كل واحد على نفسه وعلى الآخرين، وكل واحد بالنسبة إليه إنما هو فاعل وموضوع. وهكذا فإن الجزاء وسيورة التنشئة الاجتماعية يتعاقدان ويعاضدان أحدهما الآخر من أجل إعطاء النماذج ما كنا قد أطلقنا عليه سابقاً، قوتهم في الاقتناع وفي الردع. وإن أحكام الجزاء هي في الواقع جزء من عملية التنشئة الاجتماعية: إن عناصر التنشئة الاجتماعية تلجأ إلى هذه الأحكام من أجل أن تدعم عملية استبطان المعايير والقواعد العامة. وبالتالي فإن آثار التنشئة الاجتماعية وانعكاساتها تمتد وتستمر تبعاً للدعم الذي تلقاه من جهة الجزاء وأحكامه.

الهدايا إلى غير ما هنالك من أمور مثيلة.

مثل الانتحار

إن الدراسة الأكثر أهمية واثارة التي كتبت حول هذا الموضوع والتي تحتفظ من أجل ذلك بنوع من الخاصة «الكلاسيكية»، هي من غير شك دراسة «اميل دوركايم» عن الانتحار.

لا ريب في أن الانتحار هو الطريقة الأكثر جذرية كي يتخلى الواحد عن واجباته ومسؤولياته وينسحب من المجتمع. لذلك فإن معظم المجتمعات تعتبره بمثابة تصرف معاد للمجتمع بصورة قاطعة. يضاف إلى ذلك أن الانتحار يرتدي عموماً صفة بادرة شخصية وخاصة: إن من يشرع في الانتحار لا يتحدث عن ذلك لأي كان وينفذ عمله في السر (عدا عمليات الانتحار «الاستعراضية») لدرجة أن الأسباب الحقيقية والعميقة التي سببت قراره تبقى غالباً مجهولة. ومع ذلك فقد أظهر «دوركايم» أن الانتحار هو في الوقت ذاته فعل يمثل ويقدم جميع صفات الظاهرة الاجتماعية. وبالفعل، فإن معدل الانتحار ثابت نسبياً بالنسبة لكل بلد، في الوقت الذي يتغير فيه كثيراً ويختلف من بلد إلى آخر. وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل الانتحار يتغير حسب الجماعات: ينتحر الكاثوليك أقل من البروتستانت، واليهود أقل من الكاثوليك. وينتحر الأشخاص المتزوجون أقل من العزّاب، والأشخاص المتزوجون ذوو الأولاد أقل من الأشخاص الذين ليس لهم ولد. ويكثر الانتحار ويزداد في فترات الركود الاقتصادي، وكذلك طوال فترات الازدهار أيضاً وأن أعداد الانتحار ينخفض أثناء الحروب وأثناء الأزمات السياسية والوطنية. وبكلمة مختصرة، فإن معدل الانتحار حسب «دوركايم»، يقلّ وينخفض بالقدر الذي يكون فيه الأشخاص مندمجون في تجمعات اجتماعية وفي الجماعات، اندماجاً قوياً وثابتاً. وكل واحد ينتحر لأسباب شخصية يمكن أن يحللها عالم النفس أو المحلل النفسي. ولكن في

ذلك يعني بأنه يتوقع أن يجد مجموع الطلاب المسجلين في صفه. والطلاب الذين يذهبون إلى نفس القاعة ويلتقون في نفس الساعة، ينتظرون من جهةهم أن يقوم الأستاذ باعطاء درسه. وإذا استطاع الأستاذ أن يقوم باعطاء محاضراته طوال ساعة كاملة (على الأقل في النظام التعليمي الرسمي والسائد)، ذلك يعني بأنه واثق بأن الطلاب سيتصرفون التصرف المناسب في حالة كهذه: الجلوس والانتباه والسكوت على الأقل نسبياً. (إن عدم النظام في قاعة المحاضرات، إنما هو بالتحديد خرق للقاعدة ويمكن أن يؤدي إلى انزال الجزاء: وهكذا فالأستاذ الذي ينقاد لنزوة من نزواته أو لإثارة من إثاراته الانفعالية يصعد على الطاولة أثناء محاضراته ويأخذ في انشاد الأناشيد الفارغة أو غناء الأغاني البذيئة ويخرق القواعد والأصول المعتمدة ويعرض نفسه للحجر بسبب الاختلال العقلي وانحرافه، أو بحسب الظروف والحالات للتسريح من عمله أو على أقل تعديل يجعل نفسه سخرية أمام الناس.

ومن السهولة أن تتضاعف أمثلة الضبط الملموسة ونمطية الظواهر الاجتماعية أو تواترها التي يتأتى عنها النظام الاجتماعي الطبيعي. إننا نعلم بأن سكان المدينة لا يتوزعون بطريق الصدفة، وإنما تجري تجمعات الناس بالأحرى حسب الفئات الانتية (القومية) أو اللغوية أو الاجتماعية وحسب مستوى الدخل والنشئة التربوية. لقد درس علم البيئة الاجتماعية ثوابت أو قوانين هذه التجمعات. فإذا وقع صدام بين سيارتين أو حريق في الشارع، إننا نعلم بأنه سيألف جهرة من الفضوليين يمكننا أن نتنبأ بسلوكهم الفردي أو الجمعي. ومن أجل ذلك فإننا نستطيع كذلك أن نتصور مبقاً وجود عناصر من الشرطة ونتصور سلوكهم. كما أن اقتراب فترة الأعياد (وعلى سبيل المثال أعياد الميلاد ورأس السنة) يؤدي إلى تتابع أحداث يمكن أن نتنبأ بها مبقاً: زينة المحلات التجارية بطريقة خاصة، ازدياد حجم المبيعات لبعض المواد وكثرة تبادل الرسائل، الاجتماعات العائلية بحسب بعض العادات والتقاليد، تبادل

رأساً: ولكن هل ينظر علم الاجتماع إلى الحرية الانسانية كشيء غير موجود؟ ألا يدخل في الاعتبار مطلقاً العفوية والابداع والتجديد كأمور لها وجود أيضاً في الحياة وفي الفعل الاجتماعي؟ حتى نجيب عن هذه التساؤلات سنعمد إلى بحث أربع نقاط على التوالي:

فرضية النظام الاجتماعي الطبيعي نقطة الانطلاق

لقد طرحنا فرضية الحتمية أو فرضية النظام الاجتماعي كنقطة انطلاق وليس كنتيجة. ويمكننا أن نقول بأن هذه الفرضية هي نقطة انطلاق من اعتبارين. من الوجهة النظرية أولاً، لقد قلنا بأن علم الاجتماع بحاجة إلى أن يطرح فرضية الحتمية حتى يؤكد ادراكه العلمي للواقع الاجتماعي. وبتعبير آخر، لا يقتصر علم الاجتماع إلا على تاريخ ما هو خاص وفريد وحسب، كما كانت تطرحه - وهو ما رأيناه في الفصل السابق - مدرسة فكرية بكاملها في ألمانيا في القرن التاسع عشر. فلا يمكن لعلم الاجتماع أن يتجاوز التاريخ الحديثي (Histoire événementielle) حتى يصبح علماً لما هو عام وشامل إلا عند طرحه هذه الفرضية، فرضية النظام الاجتماعي الطبيعي كأساس للواقع الاجتماعي. ولنضف إلى ذلك أن فرضية النظام الاجتماعي الطبيعي تلعب دوراً، إذا صح القول، كخلفية يمكن أن يعتمد عليها عالم الاجتماع حتى يرى بوضوح أكثر بروز الأفعال الحرة والعفوية والخلق والابداع وفي الواقع، فإن البحث عن معايير السلوك الجديدة أو اكتشافها إنما هو دائماً في الابتداء وبالضرورة، انقطاع عن المعايير القائمة حالياً والمقبولة عموماً. إن الخلق الاجتماعي هو ردة فعل وصراع ضد المواقف والآراء السائدة وضد الحالة الراهنة والظروف المسلّم بها. إنه معارضة لما تسميه اللغة الشائعة تحديداً «النظام القائم». إن المجال الأكثر صلابة ووثوقاً والذي يمكن بالاعتماد عليه وانطلاقاً منه. أن يحدد عالم الاجتماع العفوية الانسانية

الوقت نفسه، فإن الثبات والتغير في حجم الانتحار يكشفان عن نوع من النظام يستدعي نمطاً آخر من التفسير أو على أقل تعديل تفسيراً مكتملاً، دون أن يبطل التفسير النفسي لكل انتحار، وإنما يتممه على مستوى آخر من التحليل.

ومنذ «دوركهايم»، لا شك في أن التفسير الاجتماعي الذي أراد أن يُعطيه للانتحار، قد طرح مرة أخرى ونوقش وعُدل نوعاً ما. وينبغي أن نذكر هنا، في هذا السياق، دراسة «موريس هالبشاك» (Maurice Halbwachs) بشكل خاص. غير أن الدراسات اللاحقة قد أثبتت بصورة عامة مقولة «دوركهايم»، حول الصفة الاجتماعية للانتحار. لقد أدرك «دوركهايم» واستطاع أن يضع أصبعه على الصفة الاجتماعية حتى لأفعال في الظاهر شخصية وشديدة الخصوصية، مُظهرًا بذلك أن معدل الانتحار يبدي انتظاماً وثباتاً وأنه ينتمي بذلك إلى نوع من النظام الاجتماعي.

إن هذا النظام الاجتماعي، بمعنى هذه الحتمية في الفعل الاجتماعي، لا نستطيع فقط أن نلاحظه في الواقع، إنما يجب أن نضيف أيضاً أنه ينبغي على عالم الاجتماع أن ينطلق منه وأن يطرحه كفرضية. إن عالم الاجتماع ينطلق في الابتداء من نوع من التسليم بوجود نظام كامن وراء الفوضى والعفوية الظاهرتين للأحداث والأفعال الانسانية. وبالاعتماد على هذه الفرضية، يستطيع عالم الاجتماع أن يبحث عن العوامل والشروط التي تفسر هذه الأحداث والأفعال وأن يتناول بالتحليل شبكة المتغيرات وتداخلها بعضها ببعض وأن يجد البنية الخفية لمجتمع ما أو لسلسلة من الوقائع، فإننا نستطيع أن نخلص إذن إلى نتيجة وهي أن المجتمع دون فكرة الحتمية ليس شيئاً سوى بلبلة وفوضى ولا وجود لعلم الاجتماع دون فرضية الحتمية الاجتماعية.

الحتمية والحرية

إن التأكيدات السابقة تطرح بطبيعة الحال السؤال التالي

مجتمعاتنا التي تدعى متطورة، أو أيضاً قاعدة احترام ملكية الغير. وهناك نماذج أخرى في السلوك وفي التصرفات مرغوب فيها بصورة ملحة، غير أن المجتمع قد يسمح ويتساهل بأن يرتكب ضدها شيء من الانحرافات. هذه هي مثلاً حالة المعايير التي تحدد الأمانة الزوجية والعلاقات الجنسية خارج الزواج. ولنشر بالمناسبة إلى مثل غاية في الوضوح: إن الزنا، في مجتمعاتنا الغربية، قد يكون سبباً كافياً للطلاق، غير أنه لا يعتبر عملاً إجرامياً يستحق القصاص أو السجن، في حين أن الشذوذ الجنسي الذي يتم حتى بين «البالغين بالرضى والتوافق» يحدد عموماً كعمل إجرامي ويعاقب عليه. ويمكننا أن نقول شيء من العمومية إلى حد ما، أن المجتمعات قد اتخذت هامشاً من التسامح بالنسبة إلى النماذج التي تحكم العلاقات الجنسية خارج الزواج بين أفراد الجنس المغاير، أكثر بكثير من النماذج التي تمنع الشذوذ الجنسي. وأخيراً، هناك نماذج أخرى تشير إلى نوع من السلوك التفاضلي، غير أنه من المعترف به صراحة أنه يجوز لأعضاء المجتمع أن يخضعوا لهذه النماذج: هذه هي حالة نماذج الشباب وعدد كبير من قواعد اللياقات (كمثل أن يترك، بالنسبة إلى الرجل، مكانه لسيدة في المترو) ومن الطبيعي أن يوجد أيضاً، بين الحالات الثلاث التي ذكرناها سابقاً: النماذج الإلزامية والنماذج المرغوب فيها والنماذج التفاضلية، مجال من الفروقات كبير، لكنه من غير المجدي أن ندخل في التفاصيل.

ومن جهة أخرى، فإننا نتوقع أن نجد في كل مجتمع فرقاً بين النماذج وبين السلوك أو التصرفات الفعلية، ذلك لأن النماذج، بما أنها جميعها لا تطبق بنفس السهولة، لا تقدم نفس الدرجة من «الواقعية». وتعتبر النماذج بمثابة مثل تُذكر «بما ينبغي أن يعمل»، غير أننا لا ننجح بسهولة في أن نضعها في حيز التطبيق. وإن القديسين والأبطال هم الذين يستوحون منها بشكل ثابت ومستمر، مما يعطي لحياتهم قيمة مثالية. وهنا أيضاً يمكننا أن نقم سلماً من النماذج متدرجاً، يبتدىء من النماذج التي تقدم المثال

ويحللها، هو مجال التوافق مع ما هو قائم والامتثال له، حيث ينفصل عنه الفعل الحر الخلاق ويحتمل أن يدخل في صراع معه.

ومن جهة ثانية، فمن الأهمية، من وجهة النظر التربوية، أن نؤكد بادية بدء على ما تقدم الحياة الاجتماعية والفعل الاجتماعي من حتمية. ويسهل علينا في الواقع أن نقرّ دون نقد بوجود الحرية الانسانية، أكثر من أن نعترف بوجود القيود النفسية والاجتماعية لها. إننا نعتقد بكثير من السهولة، في المجتمع الصناعي الحديث على وجه الخصوص، في التغيير الاجتماعي والتقدم، وفي الاكتشاف التقني والعلمي والثقافي، من باقي مختلف الشروط وظروف التغيير والتقدم الأخرى. وبالنسبة لمن يتصدى لعلم الاجتماع، فمن الأشياء الأساسية إذن أن يبتدىء في أن ينفذ بعمق إلى هذا المنحى الحتمي وأن يكتشف أولاً ويعترف على أسس النظام الاجتماعي ومختلف جوانبه. ان فهمه للحركة والتغيير والتجديد والابداع لن يكون بعد ذلك إلا أكثر غنى، لأنه سيتمكن من أن يضع هذه الظواهر في سياق الكبت والمقاومة والمعارضة التي ستلقاها دائماً والتي تنبثق هذه الظواهر عنها. من هنا تأكيدنا حتى الآن على المفهوم الدوركهامي في القسر الذي تفرضه الطرق الجمعية في السلوك على العامل الاجتماعي.

مختلف درجات الفرض الاجتماعي

هذا ويجب الآن أن نضيف إلى أن النماذج الثقافية، سواء كانت عامة أو خاصة بدور من الأدوار، لا تفرض جميعها بنفس القوة ولا تستدعي جميعها نفس الدرجة من الامتثال والتوافق. هناك سببان يفسران هذا الاختلاف والتنوع في الالتزام أو الفرض الذي تؤدي النماذج إليه. قبل كل شيء، من الممكن في كل مجتمع أن نقم سلماً من النماذج يبتدىء مما هو إلزامي إلى ما هو اختياري. ثمة معايير وقواعد تفرض امتثالاً تاماً وعاماً، على سبيل المثال، قاعدة عدم القتل أو جرح الآخرين جسدياً، على الأقل في

التي هي كذلك مرغوب فيها ومطبقة إلى حد ما. وليس هناك من مجتمع لا يقدم إلى الآباء سوى مجموعة وحيدة والزامية من النماذج يجب التقيد والالتزام بها.

إن التباين الذي تسمح به النماذج وتبيحه، يتضح أكثر عندما نرى، في الفصل القادم، كيف أن القيم تقوم على أساس مفهوم التباين، فلنشر فقط إلى أننا نلمس هنا جانباً أساسياً من جوانب حرية الأفراد الاجتماعية. فليست الحرية بالضرورة رديف الخلق والابداع، انها تكمن الى حد كبير جداً وضمن حدود معينة، في الاختيار بين نماذج الفعل المختلفة التي يتخذها المجتمع الواحد.

الانحراف

وأخيراً، بعد التباين يقع ما يسميه علماء الاجتماع بالانحراف. وليس دائماً التمييز بين الاثنين (الانحراف والتباين) سهلاً اقامته في الواقع الملموس. إن التباين هو حرية الاختيار يتمتع بها أعضاء مجتمع معين، بين النماذج المسموح بها، أما الانحراف، فهو اللجوء إلى النماذج التي تقع على هامش ما هو مسموح أو خارج ما هو مسموح به. وما يجعل التمييز صعباً بين التباين والانحراف أن السلوك المنحرف، مع كونه مرفوضاً من الغالبية العظمى من أعضاء مجتمع ما، غير أنه مع ذلك مباح. ان المنشرد (Clochard) هو شخص، اقتصادياً غير منتج، ويعيش كلياً على هامش المجتمع ولا يخضع للمعايير الاجتماعية الأكثر انتشاراً. فلا يستطيع المجتمع أن يعترف ويقرّ بهذا النمط من الحياة، كأمر «طبيعي»، ولكنه يتساهل في أن بعض الأفراد الذين يعتبرهم كمرضى أو منحرفين أو غريب الأطوار، يتخذونه بشكل دائم ويقدم البغاء حالة شبيهة به إلى حد ما. وسواء كان معترفاً به رسمياً ومنظماً أم لا، فيبدو البغاء على أحسن تعديل بمثابة شر لا بد منه وأنه مباح عندما لا يكون ملاحقاً أو محظوراً.

ولكن الانحراف، عكس ما يمكن أن توحيه الأمثلة المختارة حتى الآن، ليس أمراً غير اجتماعي وحسب أو ضد

الأسمى إلى النماذج التي هي أكثر «واقعية» وأكثر سهولة في التطبيق والتي يلتزم بها عموماً أعضاء جماعة ما.

التباين

ينبغي أن تكتمل الملاحظات السابقة حول تغيرات الامتثال والتوافق التي تستدعيها النماذج، بجانب آخر من عالم النماذج. وإذا لم تستوجب النماذج الامتثال والتوافق بطريقة قطعية وحاسمة، ذلك لأن المجتمع عموماً يعطي شيئاً من حرية الاختيار بين نموذجين أو عدة نماذج. ويمكن عندئذٍ لواحد من النماذج أن يكون أكثر التزاماً عموماً في مجتمع خاص وأن يرتدي كذلك صفة الأفضلية، فتكون النماذج الأخرى عندئذٍ إما مسموح بها وإما متساهلة، حسب الحالات. فقد تحدثنا إلى هنا عن وجهة الفعل المعيارية، كخضوع وامتثال للنماذج الجمعية المقبولة والمستبينة. غير أنه يضاف بعد آخر للفعل الاجتماعي وهو أن وجهة الفعل المعيارية تشتمل كذلك وفي الوقت نفسه على جزء من القرار. فيجب على الأفراد وكذلك على الجماعات أيضاً أن يختاروا، قليلاً أو كثيراً، بين النماذج المختلفة. ويمكن أن يكون الهامش المتروك لقرار الأفراد والمجموعات كبيراً نوعاً ما، حسب المجتمعات وحسب الأوضاع. ويمكن كذلك أن يكون واضحاً قليلاً أم كثيراً، غير أنه موجود دائماً في كل مجتمع. لقد ألمحنا سابقاً في عدة مناسبات، إلى تكيّفات الأفراد التي تسمح بها النماذج والأدوار، وتلك هي - إن أمكن القول - ضرورة نفسية - اجتماعية تكمن في قلب الفعل الاجتماعي. وفي الواقع فإن تنوع الشخصيات النفسية واختلافها، التي هي نتيجة المعطيات الوراثية والتاريخ الفردي الفريد في آن معاً، يقتضي بأن يقدم المجتمع امكانيات التغير ضمن اطار التوافق والامتثال وبأن يأذن أو يبيع حرية الاختيار بين التصرفات المسموح بها. وهكذا فإذا أردنا أن نعود إلى مثل كنا قد استعملناه سابقاً، فإننا نقول بأن دور الأب الاجتماعي، في مجتمع معين وضمن بعض الحدود، يتضمن حرية اختيار بين النماذج المتنوعة،

نسق الفعل الاجتماعي عناصر النسق

إن الجوانب المختلفة التي نظرنا من خلالها حتى الآن الى الفعل الاجتماعي تسمح لنا، في نهاية هذا الفصل، أن نوضح نتيجتين في غاية الأهمية. النتيجة الأولى هي أن الفعل الاجتماعي يُقَوِّم جميع سمات النسق الحقيقي وأنه من الممكن أن نخلله على أنه كذلك. وفي الواقع، فإننا نجد في ذلك العناصر الأساسية المكونة لنسق ما:

- **الوحدات أو الأجزاء:** التي هي ليست مئس الأشخاص الفرادي، وإنما أن تكون الأفعال الاجتماعية المطروحة من قِبَل هؤلاء الأشخاص، بمعنى الأفعال التي هي موجهة معيارياً، وإما أن تكون العناصر الفاعلة بمعنى الأشخاص الذين يعتبرون ليس كأفراد وإنما في علاقاتهم مع الآخرين ومع جماعة معينة وبحسب المركز الذي يحتلونه ضمن إطار جماعة ما والدور أو الأدوار التي يؤديونها.

2 - **عوامل تنظيم أو بنائية وحدات النسق:** إنها النماذج والأدوار والأجزاء والتي بفضلها ترتبط الوحدات بعضها ببعض وتنظم فيما بينها كي تشكل المجموع الكلي الذي هو الجماعة أو الفعل المشترك.

3 - **إن بنائية الوحدات تثبت وتؤكد بصورة خاصة بعلاقاتها المتبادلة بعضها ببعض:** إن كل عنصر فاعل يؤدي دوره حسب توقعات الآخرين وحسب أيضاً الأدوار الأخرى التي تشمل عليها الجماعة وحسب الطريقة التي يؤدي بها الآخرون هذه الأدوار. إن الأفعال الاجتماعية التي تطرحها العناصر الفاعلة تتتابع الواحدة بعد الأخرى، تبعاً للتوقعات الجديدة لكل واحد وللإستجابة التي يبديها أو يوحي بها وللإحباطات أو مكافآت الثواب التي يقدمها الخ.....

4 - **وأخيراً ينتج من هذا التنظيم ومن هذا التساند في العلاقات المتبادلة، نوع من توازن الاتصال والتكامل والتفاعل، ولكنه توازن متحرك باستمرار ومتغير ويخضع**

المجتمع. فهو أيضاً مصدر للتغيير الاجتماعي. وأتينا سرياً فيما بعد، على سبيل المثال، أن «التحديث» في البلاد المتخلفة هو غالباً نتيجة فعل الأشخاص أو المجموعات المنحرفة والهامشية، هؤلاء الذين اختاروا معايير الانتشار الاقتصادي، أكثر من المعايير التي ينتمي إليها غالبية أعضاء هذه المجتمعات. كذلك فإن السياق الثوري يستلزم كنقطة انطلاق أن يتبنى الأشخاص والمجموعات أفكاراً ومواقف وأفعالاً يرفضها المجتمع الذي ينتمون إليه. وأخيراً فإن الذي يسميه «ماكس فيبر» قائداً موهوباً (كارزمية)، هو زعيم معترف بسلطته من قِبَل هؤلاء الذين يتبعونه، بسبب مواهبه وفضائله وقدراته الخاصة، التي تضعه جميعها على حدة وتجعل منه في النهاية شخصاً هامشياً، هذا إذا لم نقل شخصاً منحرفاً.

ولنشر الى أن الانحراف - عدا بعض الحالات الاستثنائية، كمثل حالة القائد «الكارزمي» - يقوم في معظم الأحيان بالنسبة إلى شخص ما، أن يلجأ إلى نماذج ليست مقبولة من المجتمع العام، ولكنها مقترحة من قبل مجموعة هامشية. إن الغاية والمشرّد الباريسي و«الهوبو» و«المهيبية» الأميركية، كل ذلك يتوافق مع بعض المعايير التي يفرضها أحياناً بعنف «الوسط» الذي ينتمون إليه. فالانحراف إذن بصورة عامة نموذج معكوس عن الامتثال والتوافق: فهو توافق مع طريقة في الحياة غير امتثالية وغير اجتماعية.

ولنؤكد في النهاية على نقطة أخيرة وهي الصفة «الاحصائية» للمفاهيم التي تطرقنا إليها. أن الحديث عن التوافق يعني الرجوع عموماً إلى السلوك الأكثر قبولاً في جماعة معينة من الناس. إن التباين والانحراف ينطبقان على سلوك مجموعات هي أقلية. ونماذج التباين والانحراف يمكنها أن تنتهي في أن تكسب انتهاء الأكثرية. فالتباين والانحراف سيؤديان عندئذ إلى «تغيير الموقع».

نماذج عامة يستوحي منها الأفراد في وجهة الفعل. انه مستوى من التحليل الماكرو - سوسولوجي بشكل خاص، حيث أنه يرجع إلى المجموعات الاجتماعية كمصدر للبناء المعياري للفعل. ان «الوجهة المعيارية للفعل» و«البناء المعياري للفعل» ليسا اذن تعبيرين مترادفين. انها يدلان بالأحرى على منظور مزدوج، تظهر من خلاله الحقيقة الواقعية ذاتها. ان التعبيرين يرجعان في الواقع إلى الفعل الاجتماعي، غير أن التعبير الأول يطبق على السلوك والثاني يحيل الى المجموعات الاجتماعية.

وهكذا يتوضح التمييز الذي أشرنا إليه منذ الابتداء، بين الميكرو - سوسولوجيا والماكرو - سوسولوجيا: إنها طريقتنا مختلفتان لذات «الظاهرة الاجتماعية الكلية». حسب تعبير مارسيل موس (Marcel Mauss). ولكن من الضروري أن يميز تحليلياً هذه الظاهرة الاجتماعية الكلية إلى درجات، إذا أردنا أن نفهم أبعادها المختلفة وأن نأخذ منها كل ما نستطيع أن نعطيه. ان هذه الثنائية لدرجات الواقع ومستويات التحليل، يجب على عالم الاجتماع أن لا تغيب عن ناظره، عند التحليل النظري وكذلك عند البحث التجريبي.

وإذا لخصنا الخطوات المتبعة إلى هنا - مع احتفاظنا في الذهن بهذه الثنائية - فإننا سندرك أنه، انطلاقاً من الدرجة الأكثر حصرًا والأساسية في سلوك الاجتماعي وهي درجة التفاعل بين شخصين، قد امتدت رؤيانا تدريجياً إلى التجمعات الاجتماعية. والنماذج الجمعية فقد استخدمناها كصلة وصل وجعلتنا ننتقل من درجة السلوك (الاجتماعي) إلى درجة الجماعات الكبرى، كما أنها اعادتنا كذلك أحياناً من درجة الجماعات الكبرى إلى درجة السلوك الاجتماعي.

في آن معاً لقوى تساند ولقوى عضوية العناصر الفاعلة. باختصار أنه، بمصر المعنى، توازن دينامي. وما كنا قد أطلقنا عليه سابقاً اسم النظام الاجتماعي الطبيعي يمكن إذن أن يتحول الآن إلى لغة اصطلاحية أكثر علمية: فنكون بصدد **نسق الفعل الاجتماعي**، حسب التعبيرات التحليلية. وأنه ليس غير ذي بال أن يكون الأمر كذلك. وبالفعل فإننا سترى فيما بعد (الفصل الثامن والفصل التاسع) الأهمية التي أخذها في علم الاجتماع المعاصر تحليل الواقع الاجتماعي الذي يعتبر بمثابة نسق.

مستويان من التحليل

ترتبط النتيجة الثانية بالنتيجة الأولى وتصدر في الوقت ذاته عن كل التحليل المتبع إلى هنا. لقد أظهرنا كيف أن الفعل الاجتماعي يتحدد بالوجهة المعيارية للفعل وبالببناء الذي يتخذه الفعل، متكيفاً في كل ذلك حسب المعايير المقبولة والمشاركة. غير أن هذين التعبيرين اللذين استعملناهما: «الوجهة المعيارية للفعل» و«البناء المعياري للفعل»، يدلان على أن **الفعل الاجتماعي** كما هو محدد **يحيل إلى درجتين من الواقع وإلى مستويين من التحليل.**

أولاً: درجة سلوك الأفراد التي حددت، على وجه الخصوص، موقع التحليل المتبع إلى هنا. انها درجة الفعل وتفاعل الأشخاص، التي تتطابق بشكل أساسي مع مستوى التحليل الميكرو - سوسولوجي. وأننا على صعيد هذه الدرجة وفي نطاقها نستطيع أن نتحدث عن الوجهة المعيارية للفعل.

ثانياً: درجة الجماعة والوسط والكلية الاجتماعية التي مهما كانت (حضارة، أمة، طبقة اجتماعية، عائلة الخ...) تقدم